

## الجزية في واقعنا المعاصر شبهات فكرية وإشكالات تطبيقية

د. عبد الله عبد القادر قويدر، د. أنس محمد عوض الخلايلة \*

اعتمد للنشر في ٨/١٢/٢٠١٣م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلم البحث في ١٧/١١/٢٠١٣م

ملخص البحث،

يعتبر تشريع الجزية في الإسلام متوافقاً مع مقاصد التشريع الكلية بشكل عام، ومع مقاصد الجهاد بشكل خاص، كونها تعتبر نتيجة يصل إليها الجهاد في بعض حالاته، ومن ثم كانت الجزية محددة الغاية والمقصد في الشريعة، وهي في حقيقتها ومضمونها لا تمثل أي معنى من معاني الاحتقار أو الإذلال لغير المسلمين في الدولة الإسلامية، بل هي في الحقيقة وسيلة لتحقيق الصورة الكاملة لحق مواطنة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، بما يحقق المساواة الكاملة بينهم وبين المسلمين فيها، من خلال فرض واجب مالي يحقق معنى الانتماء للدولة على الشكل الذي لا يؤدي إلى الإضرار بحرية المواطن في الاعتقاد. وكذا لا يوجد شرعاً ما يحتم التمسك باسم الجزية، ولا حصرها بمبلغ أو شكل معين، وبالتالي فهو لا يمثل أي عائق أمام تطبيق هذا الحكم من الناحية الشرعية إن كان هناك حساسية معينة تجاه ذلك. كما توصل البحث إلى عدم صحة ما ينسج حول هذا التشريع من أوهام وصور مشوهة تمس كرامة المواطن غير المسلم في الدولة الإسلامية، بل إن الشريعة تعتبر مثل ذلك مخالفة شرعية تتكررها الشريعة، وترفضها رفضاً تاماً.

### Abstract:

Legislation jizyah in Islam is compatible with the purposes of the legislation, the college in general and purposes of Jihad in particular and The result reached by the jihad in some cases the jizyah Specific purpose and destination in Islamic law It is, in fact, does not represent any sense of the meaning of humiliation or contempt for non-Muslims in the Islamic state It is in fact a way to achieve the full picture of the right of citizenship to non-Muslims in an Islamic state in order to achieve full equality between them and the Muslims in the state Through the imposition of a duty to achieve financial sense of belonging to the state On the form that does not cause harm to the freedom of the belief in the citizen. As well as the no - in Islamic law - is forced to stick to the name of tribute, not restrict a specific amount or a certain form, if some people have a certain sensitivity towards

\* أستاذان مساعدان بقسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة جامعة الزرقاء، المملكة الأردنية الهاشمية.

this name. The researcher found lack of health weaves about this islamic legislation from delusions and distorted images that affect the dignity of the non-Muslims citizens in an Islamic state, the Islamic sharia law flatly rejected.

### المقدمة.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد: فقد تضافرت أحكام الشريعة المختلفة لتحقيق المقصد العام من التشريع القائم على تعبيد الناس لله رب العالمين، إقامة للعدل والقسط في الأرض على النحو الذي أراده الله عز وجل وارتضاه، ومن ثم كان كل خروج عن جادة الشريعة يعتبر بحد ذاته خروجاً من دائرة العدل والقسط إلى دائرة الظلم والجور، ومن رحب المصلحة والرحمة إلى ضيق المفسدة والعنوان، فالحق تبارك وتعالى قد كتب الإحسان في كل شيء، وليس وراء العدل والإحسان من مصلحة ترتجى ولا خير يؤمل.

ومن هذه الأحكام الشرعية المبنية على هذا الأصل العظيم أحكام الجهاد في سبيل الله، وما يتبعه وما يتعلق به من أحكام أخرى تبين حدوده وغاياته والتي منها أحكام الجزية وعقد الذمة نظراً إلى أنها -في كثير من الأحيان بل في أغلبها- تعتبر نتيجة من نتائجه، ونهاية ينتهي إليها، وعليه كانت أحكام الجزية ترتبط برباط وثيق بمقاصد الشريعة وذلك من خلال الجهاد الذي به حفظ ضروري الدين من جانب عدم، وهو أول طريق يذكر في هذا المجال.

ولما كان أصل الدين أعلى الضروريات الخمس من حيث الاعتبار وأولها في التقديم عند التعارض كان للجهاد في سبيل الله مكانة خاصة في تحقيق ذلك المقصد العام من التشريع المتمثل في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾<sup>١</sup>. وكانت الجزية غاية ينتهي إليها الجهاد كما في قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾<sup>٢</sup>. كان لا بد لهذه الغاية أن تكون متحدة في غاية الجهاد ومقصده، وهذا هو سر البحث في هذه المسألة، وإلا لصح أن تكون الغاية التي تنتهي إليها

مغايرة لغاية الجهاد وهذا تناقض يتزدهر عنه التشريع.

ومن ثم كانت أي شبهة تثار حول الجزية وتشريعها بأن فيها إخلالاً بمبدأ العدل والمساواة والرحمة والمصلحة، مردودة على أصحابها ومنقضة من أساسها؛ لأن التشريع الذي نهض بمعاني العدل فكان أصل التشريع، لا يقر -فضلاً عن أن يشرع- ما يحقق ظلاً أو يهضم حقاً.

ولذا كان لا بد من الاهتداء بمقاصد الشريعة عند دراسة أحكام الجزية التفصيلية، حتى لا يكون أي اجتهاد يصل إليه مجتهد يبتغي فيه غير ما قصده الشارع من تشريع الجزية، لأن ذلك مناقضة في القصد لقصد الشارع من التشريع يؤدي إلى بطلان الفعل الذي قصد به ذلك القصد؛ لأن قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده من الفعل موافقاً لقصده من التشريع<sup>٢</sup> كما يقول الشاطبي.

وعليه فإن إتباع سنن قصد الشارع في دراسة مثل هذه الأحكام الشائكة التي كثرت الشبهات والافتراءات حولها في عصرنا هذا تعصم الباحث من الخطأ ومناقضة مراد الشارع في الاجتهاد، كما أنها في الوقت نفسه تدحض كل شبهة أو فرية تحيكها أفكار أعداء الإسلام وأمنغتهم.

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة حول هذا الموضوع البالغ الخطورة، والذي استغل من قبل أصحاب الأفكار المستوردة في محاولة إجهاض كل تجربة قيادية في عالمنا الإسلامي باسم التفرقة والتمييز بين مواطني الدولة الواحدة تارة، وباسم الاعتداء على حريات الإنسان وحقوقه المشروعة تارة أخرى، وقد وجدت هذه الدعوات والافتراءات فراغاً عند كثير من أصحاب منابر الفكر والدعوة، وانجروا إلى معركة الدفاع عن مهاجم معدوم، ولو أنهم التفتوا ورائهم وحرروا حقيقة الحكم الشرعي لأدركوا أنهم بغنى عن الرد على أولئك فضلاً عن التنازل عن المقررات الشرعية باسم المصالح والظروف وأحوال العصر.

وقد بدأت الحملة الشرسة التي لا بد أن ندرك حقيقتها وأبعادها لنعرف كيفية معالجتها والرد عليها، من تحويل مصطلح الجزية الشرعي وإثارة الكثير من الشبهات حول المقصود من هذا المصطلح مما شكل ضبابية في أعين كثير من

الباحثين حول حقيقة هذا المصطلح حتى ظهر بمظهر قائم حضارياً وكأنه نوع ولون من ألوان الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية في القرون الوسطى مع أننا إذا رجعنا إلى أصل هذا اللفظ في اللغة ثم تتبعنا استعماله اصطلاحاً لما وجدنا فيه ما يمت إلى هذه الصورة المرسومة بصلة.

وجاءت الخطوة الثانية ليصور هذا المصطلح على أنه مطمع اقتصادي، شكل دافع حركة الفتح الإسلامي، ونهم مادي كان يحدو المجاهدين في جهادهم وفتوحاتهم. ثم جاءت العقبة الأخيرة التي وضعتها أخيلة أعداء الإسلام باعتبار تشريع الجزية يناقض المدنية المعاصرة التي تؤمن بحقوق الإنسان وترفع من قيمته ومن ثم كان لا بد من الانطلاق من أسس ومبادئ تشريعية ومقاصده في دحض هذه الفرى دون الانجرار إلى المنزلق الدفاعي الذي أرادوا جرنا إليه. وقد حاولنا في هذا البحث -بعون من الله وتوفيقه- أن نحذر مصطلح الجزية انطلاقاً من الأصل اللغوي فالاصطلاح الشرعي لبيان زيف المستند الذي انطلق منه أعداء الإسلام حول هذا المصطلح.

ثم حاولنا التوصل -من خلال ما هو مقرر عند العلماء- إلى المقصد الشرعي من تشريع الجزية، وتحري السبب الحقيقي لوجوب الجزية على أهل الذمة في الدولة الإسلامية، والانطلاق من ذلك في حل بعض الإشكالات المنسوجة من خلال تلك الأوهام حول مدى إمكانية تطبيق هذا الحكم الشرعي في هذا العصر وصلاحيته لهذا الزمن. وهي في الحقيقة والواقع إشكالات تتهاوى بشكل تلقائي بعد ترسيخ ذلك الأساس المقاصدي وتحقيقه.

### خطة ومنهج البحث:

اشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة تبين أهم النتائج المستخلصة منه، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: في بيان معنى الجزية ومقصد الشارع من تشريعها، وبيان أسبابها، وذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول في بيان معنى الجزية لغة واصطلاحاً.

والمطلب الثاني: في بيان مقصد الشارع من تشريع الجزية  
والمطلب الثالث: في بيان أسباب وجوب الجزية، واشتمل على ستة فروع.  
أما المبحث الثاني: فجاء في مناقشة هذه الأسباب والترجيح ورد الاعتراضات  
والإشكالات، وذلك في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في مناقشة أسباب وجوب الجزية عند الفقهاء.  
والمطلب الثاني: في بيان القول الراجح من بين هذه الأقوال، وما لذلك من أهمية  
بالغة في التطبيق.

والمطلب الثالث: في الرد على الشبهات والتساؤلات من خلال الترجيح الذي توصل  
إليه البحث، وذلك في ثلاثة فروع: الأول في اسم الجزية وهل هو تعدي، والثاني:  
في مقدار الجزية وهل هو توقيفي، والثالث: في البذل المالي والخدمي وهل يصح  
اعتباره جزية.

أما المنهج المتبع في هذا البحث فيقوم في الحقيقة على منهجين اثنين هما:  
المنهج التحليلي في تحليل المعاني والنصوص الواردة في موضوع الجزية لتحديد  
المعنى والمقصد الشرعي الصحيح لهذا المصطلح الشرعي، وأما المنهج الثاني:  
فهو المنهج الحوارية (المقارن) وذلك عند مناقشة الأقوال والمذاهب وصولاً إلى  
الردود والترجيح.

## المبحث الأول

### بيان معنى الجزية ومقصد الشارع من تشريعها

#### وبيان أسبابها

#### المطلب الأول: تعريف الجزية لغة واصطلاحاً

##### تعريف الجزية لغة:

يبين ابن فارس المعنى الذي يدل عليه أصل هذه الكلمة فيقول: "جزي:  
الجم والزاي والياء: قيام الشيء مقام غيره ومكافأته إياه"، ومثله ما ذهب إليه  
الراغب في المفردات فقال: "جزاء: الغناء والكفاية". قال الله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي  
نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾<sup>١</sup>، والجزية: ما يؤخذ من أهل الذمة وتسميتها بذلك للاجتماع

بها في حقن دمهم قال الله تعالى: "حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون".<sup>٧</sup>  
ومها يكن الأمر فليس في أصل لفظ الجزية اللغوي ما يدل على معنى من معاني الاحتقار والإسفاف<sup>٨</sup>، بل هي لا تتعدى معنى المقابلة والمكافأة. يقول القرطبي: "والجزية وزنها فعلة، من جرى يجزي إذا كافأ عما أسدي إليه فكأنهم أعطوها جزاء ما منحوا من الأمن، وهي كالقعدة والجلسة".<sup>٩</sup>  
تعريف الجزية اصطلاحاً:

تطلق الجزية على العقد وعلى المال الذي يثبت الالتزام به من خلال ذلك العقد، وإذا ما استعملت بمعنى العقد كان لها مجموعة من الأركان شأنها في ذلك شأن العقود<sup>١٠</sup>، والمقصود في هذا البحث هو البذل أو العوض - ونرجئ الحديث عن ماهيته - الملزم به بموجب هذا العقد وهو المعنى الثاني، لا العقد نفسه.  
فمن هذه التعريفات: ما ذكر الدسوقي بقوله: "ما لزم الكافر من مال لأمنه باستقراره تحت حكم الإسلام وصونه" وهذا هو تعريف الجزية العنوية عنده<sup>١١</sup>، وعرفها صاحب اللباب من الحنفية بأنها: "اسم لما يؤخذ من أهل الذمة"<sup>١٢</sup>، ولا يخفى اتساع مفهوم هذا التعريف بالمقارنة مع التعريف السابق ويقارن في ذلك تعريف بعض الشافعية لها بأنها: "مال يلتزمه كافر بعقد مخصوص"<sup>١٣</sup>، وعرفها ابن قدامة بقوله: "هي الوظيفة المأخوذة من الكافر لإقامته بدار الإسلام في كل عام"<sup>١٤</sup>.  
ولا يخفى أن تعريف المالكية هو التعريف الأقرب بين هذه التعريفات، والأكثر وضوحاً من حيث ارتباط المعنى اللغوي بهذا المعنى الاصطلاحي. يبين هذا الصاوي في حاشيته بأن الجزية إما من المجازاة لأنها جزاء لكفنا عنهم وتمكينهم من سكنى دار الإسلام، أو من جرى يجزي إذا قضى<sup>١٥</sup>. ومر معنا توجيه القرطبي للفظ الجزية وأنه من المكافأة ويمكننا الاستعانة بتعريف المالكية مع تعديل بسيط فنقول الجزية هي: "ما لزم الكافر من التزامات تجاه الدولة الإسلامية تحقيقاً لمعنى الاستقرار تحت حكم الإسلام لقاء حمايته"<sup>١٦</sup>.

## المطلب الثاني

### مقصد الشارع من إقرار أهل الذمة مقابل بذل الجزية

يقرر العلماء أن الجزية إنما وجبت وسيلة إلى الإسلام، ودليلهم على ذلك أن القتال لا يجوز تركه بعد فرضه إلا بتحقيق الغاية التي شرع من أجلها القتال وهي التوصل إلى الإسلام، فكان لا بد من تحقق هذه الغاية في الجزية وعقدها؛ لتضمنها ترك القتال وإلا كان ثمة تناقض بين الأمرين، ولا تناقض في الشريعة<sup>١٧</sup>، ولأنه لا يتصور أن يكون القصد الأكبر من إقرار أهل الذمة على كفرهم مقابل دفع الجزية هو المال؛ لأن مفسدة الكفر تربوا على مصلحة أخذ المال المأخوذ في الجزية من الكفار، ولو صح هذا الظن لجاز إقرار الفاسقين والعصاة على معصيتهم مقابل بذلهم المال، وهذا لا يجوز مع أن مفسدة الكفر أعظم من مفسدة المعصية والفسوق<sup>١٨</sup>. فالقصد الأكبر من الجزية هو: رجاء إسلامهم أو وقوع الإسلام من بعد ذلك لان ذلك أولى من قتلهم فإن قتلهم يوقعهم في المهلكة الدائمة. أو رجاء إسلام عقبهم من بعدهم. فعقد الجزية على ذلك كما يقول القرافي: "من آثار رحمة الله ومن الشرائع الواقعة على وفق الحكمة"<sup>١٩</sup>.

ومن هنا يتضح لنا بجلاء من خلال بيان المعنى اللغوي الذي يعود إليه مصطلح الجزية والمعنى الاصطلاحي.

المراد عند الفقهاء، والقصد الشرعي الظاهر عند العلماء، أن التشويه المتعمد من قبل أعداء الإسلام لهذا التشريع الرباني المختص بأهل الذمة في ديار المسلمين لا يتضمن في أي جانب من جوانبه إهانة لكرامة الإنسان ولا هضماً لحق من حقوقه، ولا تعدياً لمعنى من معاني إنسانيته بإقامة هذا الحكم الشرعي. ولعل التساؤل الذي يثور هنا هو: في منبع هذا الإشكال وما هو مثار مثل هذه الشبهات؟، في الحقيقة هناك بعض الممارسات التي ذكرها بعض الفقهاء في كتبهم لا تمت إلى الفهم الصحيح لآية الجزية بصلة وذلك لأنهم حاولوا فهم الصغار الوارد في الآية على صورة معينة وهذا الفهم قوبل بالنكير من قبل بالنكير من قبل العلماء كما أنه لم يكن مثال التطبيق الصحيح على أرض الواقع. يقول الإمام النووي معلقاً على

مثل هذه الهيئة: "قلت: هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أشد خطأ"<sup>٢٠</sup>. ويوضح ذلك أيضاً شيخ الإسلام زكريا الأنصاري مبيناً موضع اللبس عند من قال بمثل ذلك: "وتؤخذ الجزية برفق كسائر الديون، ويكفي في الصغار المذكور في آيتها أن يجري عليه الحكم بما لا يعتقد حله كما فسره الأصحاب بذلك"<sup>٢١</sup>، ثم ذكر صورة الهيئة الباطلة فقال: "هذه الهيئة باطلة ودعوى سنّها أو وجوبها أشدّ بطلاناً ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحدٌ من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً منها"<sup>٢٢</sup> ومن ثم فالصغار الوارد في الآية لا يحمل معنى وجوب الإهانة والاحتقار كما توهم هؤلاء، بل هو كما يرى الإمام الشافعي بقوله: "الصغار: أن يجري عليهم حكم الإسلام.... فإن جرى عليهم حكمه فقد أصغروا بما يجري عليهم منه"<sup>٢٣</sup>.

### المطلب الثالث سبب وجوب الجزية

والمقصود بذلك هو موجب بذل الجزية، وما هو المقابل الذي تبذل الجزية لأجله؟ وتبرز أهمية هذا الموضوع هنا في تحديد ماهية الجزية ومقدارها وكيفية أدائها على ما سنراه إن شاء الله تعالى؛ حيث نجد من الفقهاء من اعتبر الجزية من قبيل بدل الحماية وآخرون من قبيل بدل الإقامة في حين يجنح كثير من العلماء المعاصرين إلى اعتبارها من قبيل المساهمة بأعباء الدولة المالية تعبيراً عن الانتماء للدولة والذي لا بد أن يشارك فيه جميع أبنائها من المسلمين وغيرهم<sup>٢٤</sup>، ومن ثم فإن تبني رأي من هذه الآراء لا بد أن يترتب عليه أحكام خاصة تحدد الأطر العامة لهذه الجزية ماهية وكماً وكيفية أداء.

وقد اختلفت أقوال الفقهاء حول أسباب وضع الجزية وهي لا تخرج في مجملها عن الأسباب التالية:

١- أن الجزية مقابل الحماية: ويلزم من هذا أن الجزية إنما هي مقابل عدم قيامهم بواجب الدفاع والجهاد؛ لذلك ذكر بعض العلماء هذين الأمرين معاً على أنهما قضية واحدة<sup>٢٥</sup>، وفي الحقيقة فالأمران مترابطان لأنهم إن أعفوا من واجب الدفاع، فالدفاع إن حصل اعتداء لا بد أن يكون من واجب المسلمين وهذا هو معنى الحماية



وبالتالي لا داعي لفصل هذين الأمرين المتلازمين أو اعتبارهما سببين منفصلين. وهذا التوجيه لسبب وجوب الجزية هو المنقول من كتب فقهاء الحنفية على وجه الخصوص أو المفهوم من عباراتهم جاء في الهداية: "...ولأنه وجب نصره للمقاتلة... ولأنه وجب بدلاً عن النصر بالنفس والمال" ٢٦، وذلك في مقام توجيه تفاوت مقدار الجزية. وقال السرخسي في المبسوط: "ثم يأخذ المسلمون الجزية منه خلفاً عن النصر التي فانت بإصراره على الكفر لأن من هو من أهل دار الإسلام فعليه القيام بنصرة الدار وأبدانهم لا تصلح لهذه النصر لأنهم يميلون إلى أهل الدار المعادية فيشوشون علينا أهل الحرب فيؤخذ منهم المال ليصرف إلى الغزاة الذين يقومون بنصرة الدار" ٢٧. وقد وافق الحنفية في ذلك بعض المالكية كما ينقل القرطبي فيقول: "وقال بعضهم - ويقصد الحنفية كما في الكلام قبله -: إنما وجبت بدلاً عن النصر والجهاد، واختاره القاضي أبو زيد وزعم أنه سر الله في المسألة" ٢٨

وينقل بعض الباحثين ٢٩ عن أئمة المذاهب الأخرى كالماوردي الشافعي مثل هذا القول وذلك عندما قال رحمه الله: "ويلتزم لهم ببذلها حقان أحدهما الكف عنهم، والثاني الحماية لهم ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين" ٣٠. على الرغم من أن المفهوم من كلام الشافعي خلاف هذا. والذي يدل على صحة هذا التوجه ورد ما قد يتبادر إلى الذهن من أن كلام الماوردي السابق يمكن فهمه على أنه من مستلزمات بذل الجزية وإن لم يكن ذلك سبباً لوجوبها هو ما صرح به الماوردي بعد ذلك في التفريق بين أهل العهد وأهل الذمة حيث قال: "ولأهل العهد إذا دخلوا دار الإسلام الأمان على نفوسهم وأموالهم ولهم أن يقيموا فيها أربعة أشهر بغير جزية، ولا يقيمون سنة إلا بجزية، وفيما بين الزمنين خلاف ويلزم الكف عنهم كأهل الذمة، ولا يلزم الدفع عنهم بخلاف أهل الذمة" ٣١. ويشبه كلام الماوردي هذا ما نص عليه الشربيني بقوله: "فلا يجب - ويقصد الجهاد - على الكافر ولو ذمياً؛ لأنه يبذل الجزية لنذب عنه لا لينذب عنا" ٣٢.

٢- أن الجزية بدل الإقامة: وهو ما ظهر في تعريف ابن قدامة للجزية ٣٣، وجاء في المنتهى للفتوح ما يدل على هذا ويضيف إليه سبباً آخر وذلك عندما قال:

"والجزية مال يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام بدلاً عن قتلهم وإقامتهم بدارنا" ٣٤. ويرد على هذا أنه لو كانت كذلك لوجب على من ليس من أهل القتال ولقد رت حسب المنفعة ٣٥. ومما يرد على ذلك أيضاً أنهم قالوا بسقوطها بإسلامه ولو كانت جزية سنتين ماضيتين ٣٦ وبالتالي لو كانت بدل الإقامة لما سقطت كالإجارات، كما أنهم قالوا إن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معتملاً ولا شيء له فإنه لا يؤخذ منه شيء ٣٧، ولو كانت بدل الإقامة لقالوا بمطالبته وقت اليسار وتبقى في ذمته كأحد أقوال الشافعي وقد قال الشافعية بمثل قول الحنابلة هنا إلا أن أكثرهم أضاف سبباً آخر هو عصمة دمهم وترك قتالهم ٣٨ وقد صرح ابن الدهان بذلك فقال: "سكون الكفار في دارنا ومشاركتهم لنا في مرافقها وعصمتهم وترك التعرض لهم هذه الأمور بعوض هو الجزية" ٣٩.

٣- أن الجزية صغار وإذلال لأهل الذمة: وبه قال كثير من الشافعية حتى من قال منهم بأن الجزية مقابل سكناهم في دارنا والكف عن قتلهم وقتالهم، لأنهم اعتبروا ذلك المعوض عنه يتضمن معنى الإذلال كما يقول الرملي: "... إذ هي مأخوذة من المجازاة لأنها جزء عصمتهم منا وسكناهم في دارنا فهي إذلال لهم لتحملهم على الإسلام لاسيما إن خالطوا أهله وعرفوا محاسنه لا في مقابلة تقريرهم على كفرهم لأن الله تعالى أعز الإسلام وأهله عن ذلك" ٤٠. ونجد ابن الدهان في الحقيقة - وهو من علماء الشافعية - يدقق النظر في المسألة وينقح مناط الصغار فيقول: "وضرب الجزية بالنعمة أشبه منه بالعقوبات، فإنها عوض عن القتل والرق فإذا قبل منه عوض ذلك دراهم فقد انعم الله عليه وسبب ذلك عقد الذمة، والذل والصغار ليس من صفات الجزية ولوازمها، وإنما هو حكم الكفر" ٤١، وأعتقد أن ما أبداه - رحمه الله - أوفق من حيث النظر الصحيح في المعنى المراد من الجزية. والسؤال الذي يرد على أولئك هل نعرف أهل الذمة محاسن الإسلام بالإهانة والإذلال؟ ربما لا ينطبق ذلك مع ما قرروه هم من المقصد الحقيقي للجزية عند الشارع.

وهنا نجمل رأي الشافعية من خلال البند السابق والحالي: بأن الجزية مقابل السكنى في دار الإسلام وعصمة الدم، وهذا يتضمن معنى الصغار والإذلال؛

فالسببان متداخلان يكمل أحدهما الآخر.

فمن صرح بأن الجزية صغار لأهل الذمة وإذلال لهم- الإمام مالك رحمه الله تعالى- حيث قال: "ووضعت الجزية على أهل المجوس والكتاب صغاراً لهم"٤٢، واعتبر ابن عبد البر هذا المعنى جامعاً بين أهل الكتاب والمجوس موجباً لصحة قياسهم عليهم في أخذ الجزية منهم حيث قال: "والمعنى عند طائفة من الفقهاء في ذلك أن أخذ الجزية صغار لهم وذلة لكفرهم، وقد ساووا أهل الكتاب في الكفر بل هم أشد كفراً فوجب أن يجروا مجراهم في الذلة والصغار؛ لأن الجزية لم تؤخذ من الكتابيين رفقاء بهم وإنما أخذت منهم تقوية للمؤمنين ووهناً على الكافرين"٤٣.

ويبدو إذن أن الشافعية والمالكية ينطلقون من معنى واحد، ولكن الحقيقة هي أن الاتفاق إنما هو في حكمة الحكم وهي ضرب الذلة والصغار عليهم بوجوب بذلهم الجزية وليس هو- والله اعلم- في علة الجزية وسبب وجوبها وهذا ما بينه القرطبي رحمه الله تعالى- ورتب عليه آثاراً فقهية فرعية ظاهرة اختلف فيها المذهبان فقال: "اختلف العلماء فيما وجبت الجزية عنه: فقال علماء المالكية: وجبت بدلاً عن القتل بسبب الكفر، وقال الشافعي: وجبت بدلاً عن الدم وسكنى الدار، وفائدة الخلاف: أنا إذا قلنا وجبت بدلاً عن القتل فأسلم سقطت عنه الجزية لما مضى ولو اسلم قبل تمام الحول بيوم أو بعده عند مالك، وعند الشافعي أنها دين مستقر في الذمة فلا يسقطه الإسلام كأجرة الدار"٤٤؛ وبالتالي يمكننا إضافة سبب رابع لوجوب الجزية حسب توجيه الفقهاء هو أنها بدل عن القتل.

٤- إن الجزية بدل عن القتل: وبه فال علماء المالكية -كما سبق- والشافعية على أنه جزء من السبب وقد أضاف البيومي سبباً آخر يظهر بعد التمهيص أنهما يعودان إلى أحد الأسباب السابقة، وهذان السببان هما:؛

٥- إن الجزية وسيلة لحث غير المسلمين على الإسلام: وهذا السبب في حقيقته غاية تشريع الحكم ومقصده عند جميع الفقهاء، لأن القتال في الجهاد مغياً بأداء الجزية، ولا ريب أن الغاية التي يهدف إليها عقد الذمة يجب أن تكون متوافقة ومتحققة في الغاية التي يهدف إليها الجهاد، وغاية الجهاد بوسائله المختلفة أن يكون الدين لله.

ولا منافاة بين الأسباب التي ذكرها الفقهاء وبين هذا السبب الذي يمثل مقصد الشارع من تشريع الحكم والذي صرحوا به هم، لأن الكف عن الكفار واستبقاءهم في دار الإسلام الذي هو من مستلزمات عقد الذمة أو من أسبابه عند بعضهم كما سبق -يهدف إلى اطلاع الكفار على محاسن الإسلام رجاء دخولهم في هذا الدين والنجاة في الدارين.

وأما السبب الآخر فهو:

٦- أن الجزية وسيلة للمساواة بين رعايا الدولة الإسلامية:

وهذا السبب في الواقع يتضمن شكلين من أشكال المساواة، وعليه كان مدار كلام معظم الفقهاء المعاصرين في تناولهم لهذا الموضوع وهذان الشكلان هما:

أ- أن دفع الجزية هو بدل عن القيام بالخدمة العسكرية.

ب- المساهمة في تكاليف المصالح والمرافق العامة لقاء التمتع بحق الانتفاع بها.

وواضح أن الشكل الأول يقابل الجهاد الواجب على المسلمين، والشكل الثاني يقابل الإيرادات المالية التي يلزم بها المسلمون من زكوات وكفارات ونذور.

ونحاول تناول كل واحد من هذين الشكلين بشيء من التفصيل:

أ- الجزية هي في حق أهل الذمة بدل أداء الخدمة العسكرية الواجبة في حق المسلمين: وبهذا التوجيه قال من الفقهاء المعاصرين: القرضاوي ونقله عبد الله القاضي واعتمده البيومي ورجحه، وهو ما يلزم من كلام عبد الكريم زيدان ووهبة الزحيلي باعتبار أن الجزية بدل عن الحماية، حيث يقول عبد الكريم زيدان: "فالقول الصحيح هو أن الجزية بدل عن حماية الدولة الإسلامية للذميين لإعفائهم من واجب الدفاع عن دار الإسلام"٤٦.

وبهذا التوجيه تعتبر الجزية مآثرة من مآثر التشريع الإسلامي وامتيازاً لأهل الذمة ودفعاً للإجراج عنهم لأن الدولة الإسلامية دولة عقائدية تقوم على عقيدة ومبدأ، فلم يشأ الإسلام أن يلزم غير المسلمين من أبناء الدولة الإسلامية بتقديم أنبائهم وأرواحهم لأهداف لا يؤمنون بها، ولهذا قصر الإسلام واجب الدفاع في الفرض العيني وواجب نشر الدعوة في الواجب الكفائي على المسلمين، ولكن

الإسلام أوجب على غير المسلمين المساهمة في أعباء الدفاع عن طريق المساهمة المالية بواسطة أداء الجزية<sup>٧</sup>، ووضح هذا التوجيه يلتقي مع توجيه الحنفية الذي سبق بيانه وإن كان هذا اللقاء في لازم قولهم لأنهم صرحوا كما نقل آنفاً أن الجزية بدل عن النصره ويلزم من ذلك أن يكون واجب الدفاع واقعاً على غيرهم وهذا يعني أن الجزية وقعت بدلاً عن واجب الدفاع في الشكل النهائي وهذا تقريباً ما عناه الفقهاء المعاصرون في هذا التوجيه.

وهناك اعتراض يوجه إلى هذا التوجيه والغريب أنه من أحد علماء القرن السادس الهجري وهو ابن الدهان وصورته أن الدفاع والذب عن ديار الإسلام هو من الفروض وهي لا يخاطب بها غير المسلم وبالتالي لا يلزمهم عوضه<sup>٤٨</sup>.

ويمكن تقديم اعتراض آخر هو أنه إذا تم اعتبار الجزية من قبيل البديل النقدي للخدمة العسكرية الإلزامية فهل يقبل من المسلم وبالتالي يشترك المسلم وغير المسلم في أداء مضمون الجزية وإن كان ذلك باسم آخر، ولكن اختلاف الأسماء لا يغير الحقائق؟ فالجواب: أن المساهمة بالبديل النقدي من قبل المسلم ممكن وهو من قبيل العبادة إذا اعتبر من الجهاد بالمال وهو قد ينوب عن الجهاد بالنفس في حالة ما إذا كان الجهاد فرضاً كفاً في حين أنه لا يسقط عن المسلم وجوب الجهاد بالنفس في حالة الجهاد العيني عند الاعتداء على ديار المسلمين وبذلك يفرق النمي عن المسلم في هذين الأمرين.

وأما كلام ابن الدهان -رحمه الله- السابق فالجواب عنه هو أن من واجبات أهل الذمة الثابتة في حقهم بمقتضى عقد الذمة هو التزام أحكام الإسلام عند جميع الفقهاء من المذاهب الأربعة وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾<sup>٩</sup> وهو ما يعبر عنه بالنظام العام للدولة، فهذا يلزم به جميع أبناء الدولة بغض النظر عن عقيدتهم. ويجب التفريق بينه وبين الإكراه على العقيدة المنفي في الإسلام بقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾<sup>٥٠</sup> فالدين هنا بمعنى العقيدة وهناك بمعنى النظام العام القانون السائد الملزم للجميع والسياق القرآني واضح في الدلالة على كلا الأمرين<sup>٥١</sup>.

وبالتالي فالذي لا يلزم به أهل الذمة هو ممارسة المعاني التعبدية في الأحكام التكليفية وإذا تمحض الفعل تعبداً عقائدياً لم يلزم به الذمي. وهو ما لم يلزم به الإسلام أهل الذمة مراعاةً لشعورهم في موضوع الجزية تحديداً فلم يفرضها عليهم باسم الزكاة لما في ذلك المعنى من معاني العبادة ٥٢، كما سنرى عند الحديث عن الشكل الثاني من أشكال المساهمة بأعباء الدولة المالية.

أما الواجبات والأحكام الشرعية التي لم يتمحض فيها المعنى التعبدية، ومنها تلك الأحكام المتعلقة بالنظام العام أو المصالح العامة -وهو ما يطلق عليه الفروض الكفائية- فلا يقال أنهم غير ملزمين بها، فهم ملزمون كما يلزم مواطنو كل دولة بقانونها. وإن لم يجبروا على النواحي التعبدية المحضة والعقائدية في ذلك الفعل، وإذا ما أتينا إلى واجب الدفاع الوطني فإلى أي القسمين يتبع يا ترى؟، لا شك ولا ريب أنه نظام عام ومصلحة عامة للدولة وهو عبادة في حق المسلم فيكلف الذمي بالجانب النظامي فيه ولا يلزم بالجانب التعبدية، ولما كان بذل النفس لا يتقدم عليه أي مصلحة أخرى سوى مصلحة العقيدة (الدين) لم يلزم الذمي ببذل ضروري النفس لضروري الدين الذي لا يعتقده، واعتيُض عن ذلك ببذل المال تحقيقاً لمعنى النظام العام الذي تضمنه واجب الجهاد. ونرجو أن يكون هذا التوجيه صواباً إن شاء الله تعالى.

ب- الجزية: هي مساهمة من غير المسلمين في الدولة الإسلامية لتحمل أعباء الدولة الإسلامية المالية، لقاء استفادتهم وتمتعهم بمصالح ومنافع المرافق العامة للدولة. وبهذا التوجيه قال من العلماء المعاصرين: الشيخين: عبد الوهاب خلاص، ومحمد أبو زهرة، ود. محمد البوطي، ود. عبد الله القاضي، وهو غير منفي من قبل العلماء السابقين، فليس ثمة منافاة بين الأمرين، بل إن منهم من جمع بينهما ٥٣.

وهي بهذا التوجيه مظهر من مظاهر العدالة الاجتماعية في الدولة الإسلامية لأنها واجب مالي يجب على غير المسلم نظير ما يجب على المسلم من واجبات مالية تشكل جزءاً مهماً من إيرادات الدولة الإسلامية المالية ٥٤. وهذا التوجيه قد يلتقي مع ما سبق عند بعض الفقهاء من أن الجزية بدل إقرار غير المسلمين في

بلاد المسلمين وإقامتهم فيها وهو ما رأيناه عند الشافعية وبعض المالكية.  
وعلى كل فعلى التقديرين السابقين تعتبر الجزية مظهراً من مظاهر الطاعة  
والولاء للدولة الإسلامية وهو ما فسر به الإمام الشافعي رحمه الله تعالى - وغيره  
معنى الصغار في الآية الكريمة.

## المبحث الثاني

### مناقشة أسباب وجوب الجزية والترجيح

#### المطلب الأول: مناقشة الأسباب الموجبة لبذل الجزية

اجتمعت كلمة الفقهاء في الغاية والمقصد الذي يهدف إليه التشريع من وراء  
إجراء عقد الذمة وأخذ الجزية من غير المسلمين المقيمين في الدولة الإسلامية،  
والمتمثل في إدخالهم في دين الله عز وجل الذي هو مقصد الجهاد، ولكن وجدنا في  
العصر السابق اختلافاً في تحليل المبدل عنه في بدل الجزية، ولكل قول من الأقوال  
حظ ونصيب من النظر لا يستهان به، والمعيار الذي يتم لاعتداده في الموازنة  
والترجيح يقوم على رصد أي الأقوال أكثر موافقة لواقع التطبيق العملي من قبل  
صاحب التشريع ﷺ وخلفائه من بعده ممن شاهدوا التنزيل والتطبيق وفهموا مقاصد  
التشريع، كما أن القول الأقل معارضة لأصول مقررة أخرى لا شك أنه سيكون هو  
الأصوب من غيره في هذا المجال.

١- فالتوجيه الأول بأن الجزية مقابل الحماية يلزم منه القول بأن الجزية مقابل القيام  
بواجب الدفاع، ولعل اللازم أضبط من الملزوم عنه؛ إذ لو كانت الجزية مقابل  
الحماية لوجب على النساء والشيوخ والأطفال من غير أهل القتال لأنهم يشتركون  
مع الرجال (المقاتلين) - أي المؤهلين للقيام بالقتال - في العلة نفسها، وبالتالي  
فالعوض والبذل لا بد أن يؤخذ منهم لأنهم استفادوا من المبدل عنه والمعوض وهو  
الحماية، ولم تؤخذ الجزية من هؤلاء كما نص على ذلك أبو عبيد ٥٥ وغيره ممن  
كتبوا في الجزية والخراج من المتقدمين ٥٦، ومن ثم كان القول بأنها مقابل القيام  
بواجب الدفاع أوفق من حيث النظر.

وهذا يقودنا إلى السبب الثاني المذكور، وهو أنها بدل عصمة دمهم، فهي

عوض عن قتلهم، وإنما قادننا القول الأول إلى هذا القول لأن التوجيه الذي اعتمد عليه كثير من العلماء في عدم وجوب الجزية على النساء والصبيان هو أن الجزية إنما هي على من استحق القتل وهم الرجال المقاتلة دون النساء والصبيان ٥٧ ويرد على هذا القول: أن مقدار الجزية لا يناسب هذا المبدل عنه ولو كانت كذلك لكان مقدار الجزية مساوياً لمقدار الدية الواجبة على قاتل الذمي لأهله.

ويطرح الكاساني إشكالاً آخر مضمونه أن الجزية لو كانت لحقن الدم فإنها تبقى كذلك مستقبلاً ولكن الذمي في المستقبل أصبح محقون الدم فعن أي شيء تجب بعد عليه؟ ٥٨.

كما أن مقصد الجهاد يأبى مثل هذا التوجيه وفي هذا نعيد ما سبق من كلام الكاساني رحمه الله:- " وقوله إنما وجبت عوضاً عن حقن الدم ممنوع، بل ما وجبت إلا وسيلة إلى الإسلام؛ تمكين الكفرة في دار الإسلام وترك قتالهم مع قولهم في الله ما لا يليق بذاته وصفاته تبارك وتعالى للوصول إلى عرض يسير من الدنيا خارج عن الحكم والعقل" ٥٩. فالقول بأن الجزية بدل عن قتلهم يتضمن - حسب وجهة نظره رحمه الله - منافاة لمقصد الجهاد الأساسي فلا يصح إذن هذا السبب.

٢- وإما القول بأن الجزية بدل الإقامة في دار الإسلام فيرد عليه الكثير من الاعتراضات والنواقض - كما يرى ابن القيم - ٦٠ منها: أنها لو كانت كذلك لوجب على النساء والصبيان والشيوخ، ولما أنقذت عنها نصارى العرب من بني تغلب، ولكانت مقدرة المدة كسائر الإيجارات، ولقد رت بحسب المنفعة وغير ذلك من الاعتراضات ٦١.

وقد مال بعض العلماء إلى القول بأن الجزية هي من باب العقوبة على الكفر واعتبروا ذلك من لوازم معنى الصغار الواجب في الآية عليهم، واعتبروه سر هذه المسألة ٦٢.

ويرد عليه: بأن هذا التصور يتنافى مع وظيفة الجهاد في هذه الدنيا لأنه ليس من وظيفة الجهاد الإكراه على الاعتقاد والدخول في الدين لأن ذلك ينافي مبدأ الابتلاء في هذه الدنيا، والابتلاء يقوم على الاختيار ولا اختيار مع الإكراه ٦٣. أو



إنما العقوبة في الآخرة ثم أي عقوبة هي تلك التي يمكن أن تساوي الكفر؟! وبالتالي لا تنهض الجزية لهذا المعنى أساساً. ولو كانت الجزية عقوبة لتساوى فيها كل كافر ولما نجا منها شيخ كبير ولا امرأة مع أن الثابت خلافه فدل ذلك على عدم تحقق معنى العقوبة في ذلك<sup>٦٤</sup>.

ونأتي على السبب الأخير الذي عليه مدار أكثر المتأخرين من الفقهاء وهو قولهم: إن الجزية وسيلة للمساواة بين رعايا الدولة الإسلامية. وهذا السبب بهذه الصياغة قد لا يكون وجيهاً؛ لأن ذلك يعني أن الجزية وسيلة لغاية هي تحقيق المساواة بين أفراد الرعية في الدولة الإسلامية، ولما كانت الجزية غاية<sup>٦٥</sup> ينتهي إليها القتال كما في نص الآية فمعنى ذلك أن القتال ينتهي إلى غاية هي تحقيق المساواة<sup>٦٦</sup>، ثم ما علاقة ذلك بمعنى الصغار-المعنى الذي نكره أئمة العلم من الشافعي وغيره- وهو الحال التي يكون عليها حال باذل الجزية وما علاقة ذلك كله بغاية القتال والجهاد في سبيل الله تعالى.

### المطلب الثاني الرأي الراجح، الجزية تحقيق لمعنى العبودية لله تعالى

إن غاية القتال والجهاد بأن يكون الدين لله أوسع بكثير من هذا المفهوم الضيق إلى حد ما، وهو وإن كان من مقاصد التشريع وغاياته التي جاء بها و به يظهر مفهوم العدل الذي هو من أعظم غايات التشريع إلا أنه يندرج في حقيقة الدين الذي هو غاية الجهاد والقتال في سبيل الله، فلا بد إذن من أن يكون سبب الجزية متوافقاً مع هذه المعاني كلها. وعلى هذا فغاية بذل الجزية وسبب وجوبها أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا وهذا ما صرح به ابن القيم عندما قال: "المقصود إنما هو أن تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله"<sup>٦٧</sup>.

ولا علاقة لهذا بمبدأ الإكراه على الدين المرفوض شرعاً، لأن الدين المراد في هذا السياق أن يصبح الجميع خاضعاً لسلطان الله عز وجل بحيث تصير القوة والسيطرة والهيمنة لأحكام الله في الأرض<sup>٦٨</sup>.

يقول ابن القيم أيضاً: "وليس في إيقائهم... بالجزية ما يناقض هذا المعنى، كما أن إبقاء أهل الكتاب بالجزية بين ظهور المسلمين لا ينافي كون كلمة الله هي العليا، وكون الدين كله لله، فإن مع كون الدين كله لله إذلال للكفر وأهله وصغاره وضرب الجزية على رؤوس أهله...<sup>٦٩</sup> وهذا ما أدركه المحققون من المعاصرين- أمثال الشيخ أبي زهرة -رحمه الله- عندما قال: والحق أن إعطاءها مظهر الطاعة ولكن العدالة أوجبتها، وهي مظهر للعدالة الاجتماعية في الدولة الإسلامية"<sup>٧٠</sup>. فهي تعبير عن الانصياع لسلطان الشريعة الذي هو قانون الدولة الإسلامية والتزام بأحكام الله وتقديم يد الطاعة<sup>٧١</sup> للتشريع الذي جاء بإقرار وتحقيق العدالة والمساواة بين الناس، والدفع وبذل الجزية لا بد أن يحقق هذا الحال عند الدافع والباذل بان يكون ملتزماً بأحكام الإسلام منصاعاً لتشريعته ونظامه العام وإن لم يكن معتقداً به لأنه لا أكراه في الدين. وهذا هو معنى الصغار في الآية<sup>٧٢</sup> على ما رأيناه عند الشافعي وغيره. وهي الحالة التي يجب أن يكونوا عليها كما يدل على ذلك الموقع الأعرابي لجملة: وهم صاغرون. وبهذا تتحقق المساواة بين أفراد الدولة الإسلامية ضرورة أن الجميع ملتزمون بنظام الإسلام العام ومتقاون له وبالتالي يكون أداء الجزية تحقيقاً لهذا المعنى من خلال فرعي ذلك السبب وهما: المساهمة في القيام بواجب الدفاع عن الدولة التي ينتمون إليها ويدنسون لنظامها بالولاء والطاعة دون أن يחדش ذلك في الحرية الاعتقادية لأي فرد من أفرادها فمن دان اعتقاداً وإيماناً بذل روحه ودمه. تقديماً لمصلحة الدين على النفس، ومن لم يعتقد ويؤمن بهذا الدين لم يجبر عليه ولا يلتزم بتقديم ما لا يعتقد على روحه ونفسه وبالتالي فإنه يقدم نفسه على مصلحة ماله فيبذل ماله عوضاً عن نفسه. الفرع الثاني بهذا الأصل: هو المساهمة بأعباء الدولة المالية الأخرى تحقيقاً لمصالح الجميع من أبناء هذه الدولة التي يستظلون بظلها وبما يعكس مفهوم الانتماء والولاء لهذه الدولة وسلطانها<sup>٧٣</sup>.

وهنا ترد مجموعة من الاعتراضات: لم أنف بنو تغلب من أداء الجزية إذا كان الأمر مجرد إعلان الولاء والطاعة والانتماء؟ ثم إذا كان الأمر كذلك فيجب أن يستوي فيه الجميع رجالاً ونساءً وشيوخاً وليس هذا هو شأن الجزية.

فالجواب: أن أنفة بني تغلب إنما كانت من الاسم لا من المعنى ويبدو أنهم وجدوا في التفريق بينهم -وهم عرب- وبين العرب من المسلمين في اسم ما يؤخذ منهم وإلحاقهم بالعجم نوعاً من عدم المساواة فرضوا بالمساواة في الاسم مع مضاعفة المبلغ أضعافاً مضاعفة مع أن المعنى في كلا الحالتين واحد وهذا ما أثار استغراب الفاروق عمر رضي الله عنه وكان ذلك مناط حكمه بحمقهم<sup>٧٤</sup> والمعنى: هو الانصياع للدولة الإسلامية وليس مقدار المبلغ المدفوع، وعدم إدراك وتقيح مناط الحكم هذا أوقع الكثير من المعاصرين في إشكالات خطيرة باسم تعطيل الحكم الشرعي للمصلحة من قبل عمر رضي الله عنه وحققوا هذا المنط الموهوم وطبقوه في صور أخرى معاصرة لا مجال لسردها وتفصيلها في هذا البحث.

وأما عدم وجوب الجزية على النساء والشيوخ وغير العامل -عند بعض الفقهاء- فلعدم مخاطبتهم بوجوب القيام بواجب الدفاع في حق المسلمين فلا يكلف هؤلاء الأصناف من غير المسلمين بالمساهمة بواجب الدفاع أيضاً من أموالهم وإنما تحقق الانتماء والولاء والتزام الطاعة للدولة في حقهم فيتم من خلال قيام ولي أمرهم والقائم على شؤونهم المالية به وهو الرجل البالغ المستطيع العامل المعيل لهم. والدليل على ذلك أن المرأة من أهل الذمة إن بذلت مقدار الجزية بدافع المساهمة فإنه يقبل منها، وإنما قلنا بدافع المساهمة لأنه لا بد من إخبارها بعدم تكليفها بها فإن أصرت مع علمها بذلك كان ذلك من قبيل المساهمة.

يقول ابن قدامة: "وإن بذلت المرأة الجزية أخبرت أنها لا جزية عليها فإن قالت: فأنا أتبرع بها أو أنا أؤديها قبلت منها ولم تكن جزية بل هبة تلزم بالقبض... وإن بذلت الجزية لتصير إلى دار الإسلام مكنت من ذلك بغير شيء ولكن يشترط عليها التزام أحكام الإسلام وتعهدها لها الذمة ولا يؤخذ منها شيء إلا أن تتبرع به بعد معرفتها أنه لا شيء عليها وإن أخذ منها شيء على غير ذلك رد إليها"<sup>٧٥</sup>.

ومما يشهد بصحة هذا التوجيه هو استقامته مع تفسير مواقف معينه عند الخلفاء الراشدين يتحقق فيها هذا المعنى بوضوح وبدون إشكالات ولا تكلفات منها: قضية التعلق وعدمه باسم الجزية، ومنها: تحديد مقدار الجزية، ومنها إسقاط الجزية

عن بعض من قدموا خدمات جليلة للدولة، ومنها الاستعاضة عن دفع الجزية ولاتفاق على تقديم خدمات اجتماعية معينة للدولة تعبر عن الانتماء والإسهام في القيام بأعباء ووظائف الدولة وهو ما سنحاول استعراضه - إن شاء الله - فيما يأتي:

### المطلب الثالث

#### إشكالات تتلشى عند التحقيق

أ- اسم الجزية هل هو تعبدي؟: من القضايا العالقة في عصرنا هذا تعلق بعض العاملين في مجال الدعوة إلى الله تعالى برسوم الأسماء ويغلب على هذا الصنف - وإن كان صوتهم أعلى من صوت غيرهم - ضعف في الفقه والفهم لمقاصد الشريعة وأحكامها، مع غيرة وحماس لدين الله عز وجل - يؤجرون عليها إن شاء الله - تقوهم في بعض الأحيان إلى التمسك بالألفاظ والمصطلحات على حساب مصالح أكبر منها لمجموع الأمة.

والحق في هذا الأمر - الذي نبه إليه المحققون أهل العلم - أن الشارع الحكيم لم يجعل من التسمية منطاً للأحكام وفي هذا يقول ابن عاشور رحمه الله: "وبعبارة أشمل لا تكون التسمية مناطاً للأحكام ولكنها تدل على مسمى ذي أوصاف وتلك الأوصاف هي مناط الأحكام فالمنظور إليه هو الأوصاف خاصة"<sup>٧٦</sup>.

وهذا الفهم الدقيق لحقيقة الحكم الشرعي والمصطلح أو الاسم الذي أطلق عليه هو ما وجدناه في فعل عمر رضي الله عنه مع نصارى بني تغلب، ولا شك ولا ريب إن المفساد والضرر الذي يلحق بالمسلمين في التمسك بهذا الاسم في عصرنا أشد من شوكة بني تغلب التي جعلت عمر رضي الله عنه يعدل عن هذا الاسم في ذلك الوقت، كما أن سوء فهم بعض المسلمين وغير المسلمين لمصطلح الجزية وجهلهم بحقيقته يعتبر مسوغاً مقبولاً للعدول عن ذلك الإطلاق عند التطبيق على الأقل، ومن ثم لا يوجد ما يمنع شرعاً من إطلاق اسم الضريبة على الجزية<sup>٧٧</sup> ولئن كان عمر رضي الله عنه رضي بإطلاق لفظ الصدقة على الجزية المأخوذة من بني تغلب بالرغم من اشتغال هذا اللفظ على معنى تعبدي لا يتحقق ففي غير المسلم، فلأن يطلق اسم آخر لا يحمل هذا المعنى أولى وأجدر بالصحة في عصرنا الحاضر.

ولئن جهل نصارى بني تغلب المعنى - كما رأى عمر رضي الله عنه - فإن في عصرنا من لم يجهل المعنى فحسب بل جهلاً غيره به لمأرب عدوانية وأهداف خبيثة يجدر بنا التنبيه لها وتقويت الفرصة على أصحابها.

أضف إلى ذلك أن هذا اللفظ قد ربط به في زمننا هذا معنى غير مراد وبالتالي فالعدول عن هذا اللفظ إلى لفظ آخر يكون أكثر موافقة لمصطلحات العصر يؤدي مراد الشارع ومقصده من حقيقة لفظ الجزية ومسامها - أمر مبرر شرعاً.

وهذا البحث يقودنا بدوره إلى الفرع التالي، وهو: هل مقدار الجزية إذن محدد ومقدر شرعاً لا يجوز تجاوزه وبالتالي يجب التقيد بالمقدار الوارد عن الخلفاء الراشدين في ذلك لاسيما عندما سماها عمر رضي الله عنه صدقة وضاعفها على بني تغلب أم أن الأمر متروك لولي الأمر حسبما تقتضيه المصلحة<sup>٧٨</sup>.

ب- مقدار الجزية وهل هو توقيفي أم اجتهادي: إذا علمنا السبب الحقيقي والمقصود الشرعي الكامن وراء وجوب الجزية - وهو الخضوع لنظام الله العام في حق جميع أفراد الدولة الإسلامية بل والناس جميعاً - فإن التقيد بمقدار معين من الجزية - لم يرد في تحديده نص شرعي<sup>٧٩</sup>، وإنما هو تطبيق عملي سياسي من قبل صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين من بعده تقييد غير مبرر ولا مسوغ ومع ذلك فقد اختلف في هذا الأمر الفقهاء وحجتهم في ذلك أن قسمة عمر الناس إلى أصناف ثلاثة وتحديد مقدار الجزية الواجبة على كل صنف أمر لا يدرك بالاجتهاد فلا شك إذن أن يكون توقيفياً، ثم إن ضرب الجزية على نصارى بني تغلب مضاعفة باسم الصدقة (والتضعيف إنما هو في مقدار الصدقة الواجبة على الشخص لو كان مسلماً). أمر لم يخالف فيه احد من الصحابة فكان إجماعاً وبالتالي فالخروج عليه خروج على الإجماع<sup>٨٠</sup>.

ويرى فريق من العلماء من المتقدمين كابي عبيد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن آدم<sup>٨١</sup>، أن الوظيفة التي قدرها عمر رضي الله عنه غير لازمة بل لولي الأمر الزيادة والنقصان على ما تقتضيه الحال وتتطلبه المصلحة، قال ابن عبد البر مبيناً قولهم: "وقالوا الجزية على قدر الاحتمال بغير توقيت يجتهد في ذلك الإمام

ولا يكلفهم ما لا يطيقون<sup>٨٢</sup>.

وأما دعوى الإجماع فليست على المقدار وإنما على مراعاة المصلحة وتقديرها بل هو المنقول عن عمر رضي الله عنه حيث نقل عنه التفاوت في مقدار المأخوذ من الجزية وفي هذا يقول البخاري: "وقال ابن عيينه عن ابن أبي نجيح قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال: جعل ذلك من قبل اليسار" قال ابن حجر: "...وأشار بهذا الأثر إلى جواز التفاوت في الجزية"<sup>٨٣</sup> ثم تحدث عن أقوال الفقهاء في ذلك. وبهذا قال جماعة من أصحاب المذاهب الأربعة فلم يحد الشافعي أكثرها وإن حد أقلها بدينار<sup>٨٤</sup> ونقل ذلك قولاً عن أحمد<sup>٨٥</sup>، وإلى مراعاة حال الفقير دون التقيد بمقدار لازم رجع مالك -كما نقل القرطبي- وقال ابن عبد البر إنه مذهب مالك<sup>٨٦</sup> ورجحه ابن القيم<sup>٨٧</sup> وأكثر المعاصرين<sup>٨٨</sup>.

وعليه فتحديد مقدار الجزية الواجبة التي تحمل مضمون معنى الانتماء للدولة والانصياع لقانونها ونظامها يعود تقديره إلى المصلحة التي يراها الإمام حسب حال الدافع غنى أو فقراً وحسب ما يراه ويقدره من مصلحة تقتضيها ظروف الدولة الاقتصادية وغيرها، ومما يستدل به في هذا المجال صلحه رضي الله عنه في جزية لأكيدر دومة ولأهل البحرين من المجوس وفي هذا يقول الشوكاني: "وكل ذلك جزية صالحهم على مقدارها بما روي عنه في ذلك ليس ذلك مالاً آخر غير الجزية، وفي ذلك دليل على أن للإمام أن يصالح عن الجزية بما فيه مصلحة"<sup>٨٩</sup>.

وينطبق على مثل هذا التصرف ما يعرف عند العلماء بالسياسة الشرعية وعليه يفسر تصرف النبي صلى الله عليه وسلم في مقدار ما أخذه من أهل النمة وما أخذه الخلفاء الراشدون من بعده وبمقتضى المصلحة التي تحكم مثل هذا التصرف يعلل اختلاف المقدار المأخوذ وتفاوته والله تعالى أعلم.

وننتقل الآن للبحث في جزئية أخرى يقودنا إليها مثل هذا التعليل، وهي جنس الجزية وهل يشترط فيها أن تكون نقدية أم يجوز فيها أن تكون مالاً غير نقدي؟ وهل تجوز أن تكون على صورة خدمات يقدمها أهل النمة يتحقق من خلالها معنى الانتماء للدولة والانصياع لنظامها والانصهار في بوتقتها وتشكيل حقيقة

الولاء لهذه الدولة أم لا.

ج- البذل غير النقدي، وهل يصح جزية: ويشمل قولنا البذل غير النقدي البذل المالي والبذل الخدمي، وهنا نجد الفقهاء بين مشدد ومضيق وبين موسع ومتساهل والأصوب في ذلك من الآراء والأقوال ما يتوافق مع التطبيق العملي لمبدأ الجزية عند النبي ﷺ وخلفائه الراشدين من بعده، وما يتوافق مع مقصد الشارع من الجزية وما أناطه بها من أهداف وحقائق وغايات.

فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن المال هو ركن من أركان عقد الجزية لا يصح إلا بها ولا يصح إلا بالدينار فلا تصح بغيره وإن ساوى قيمتهن إلا أنهم جوزوا بعد العقد أن يعتاض عنه، وبهذا قال الشافعية والمالكية، إلا أن المالكية اختلفوا فيما بينهم اشتراط المال ركن أم شرط؟، وعلى أي حال فلا يجوز للإمام عندهم أن يعقد الجزية على غير مال سواء قيل انه ركن أم شرط<sup>٩١</sup>.

وبالتالي لم يجز عندهم أن يعقد الإمام الجزية على أمر آخر غير مال كخدمة يقدمها أهل النمة للمسلمين من ضيافة ونحوها<sup>٩٢</sup>، وعلل الشافعية عدم جواز ذلك، بأن الضيافة مبنية على الإباحة والجزية على التملك فلا تكون إلا بمال والمال لا يكون إلا نقدياً عندهم كما مر<sup>٩٣</sup>. إلا أنهم جوزوا بل قالوا باستحباب اشتراط الضيافة عليهم لمن مر بهم من المسلمين بشرط أن يكون ذلك زائداً عن مقدار أقل الجزية وهو دينار فلا يجوز أن تكون الضيافة منه<sup>٩٤</sup>.

وخالف في ذلك المالكية فلم يجوزوا اشتراط هذه الزيادة الخدمية على المبلغ الواجب عليهم والمقدر عندهم بما فعله عمر ﷺ وهي في الجزية العنوية أربعة دنائير أو أربعون درهماً، والضيافة وإن وردت عن عمر ﷺ إلا أنهم قالوا بسقوطها عنهم، للظلم الحاصل عليهم من ولادة الأمور سداً للذريعة<sup>٩٥</sup>.

ولم يبتعد الحنفية في التقيد بذلك -في الجزية العنوية بشكل خاص- عن المالكية والشافعية حيث رأوا في تحديد عمر ﷺ وتقسيمه الناس إلى طبقات ثلاث وتحديد مقدار الواجب على كل طبقة تقديراً شرعياً لا يصح تجاوزه<sup>٩٦</sup>.

أما الحنابلة فكانوا أوسع المذاهب في المسألة: فقالوا بأنه لا يتعين في

الجزية أن تكون من الذهب أو الفضة بل تجوز بما تيسر من أموالهم<sup>٩٦</sup> وآثار الصحابة رضي الله عنهم تؤيد هذا دون تكلف أو تعسف في التأويل، حتى لقد روى أبو عبيد أن من المسلمين من كان يأخذ منهم الخمر والخنزير، فبلغ ذلك عمر فنهى عنه، ووضح أن نهى عمر إنما كان لجنس المال المأخوذ، قال أبو عبيد: "يريد أن المسلمين كانوا يأخذون من أهل الذمة الخمر والخنزير من جزية رؤوسهم وخراج أراضيهم بقيمتها، ثم يتولى المسلمون بيعها، فهذا الذي أنكره بلال ونهى عنه عمر، ثم رخص لهم أن يأخذوا ذلك من أثمانها إذا كان أهل الذمة المتولين لبيعها؛ لأن الخمر والخنزير مال من أموال أهل الذمة ولا تكون مالاً للمسلمين"<sup>٩٧</sup> وكما أجاز الحنابلة أن يشترط الإمام على أهل الذمة ضيافة من مر بهم من المسلمين، فقد أجازوا جعل ذلك مكان الجزية الواجبة عليهم، واستتلوا على ذلك بفعل عمر رضي الله عنه مع أحد رهبان الشام<sup>٩٨</sup>.

ولم يقتصر الأمر على الضيافة بل الحقوق بها إصلاح القناطر، ودفع الدية إن قتل رجل من المسلمين بأرضهم<sup>٩٩</sup>، ومعنى هذا تحميلهم مسؤولية الأمن والخدمات الاجتماعية وإصلاح الطرق والجسور واعتبار ذلك مجزئاً عن دفع الجزية.

وبالنظر إلى المعنى المقصود من دفع الجزية نجد أن المعنى يتحقق بتمامه في مثل هذه الأمور بل قد يكون معنى الولاء والانتماء للدولة فيه أظهر من دفع دينار أو دينارين عن كل فرد في العام الواحد.

كما أن الفقهاء قد نصوا على أن من مصارف الفيء المصالح العامة واعتبروا الجزية نوعاً من الفيء، ومن المصالح العامة تولي أمر الطرق والقناطر ونحوها<sup>١٠٠</sup>، فإذا كان مصرف الجزية هو ذلك فلم لا يصح توليتهم ذلك ابتداءً؟ وقد حول الفقهاء تأويل ذلك وتقويم مثل هذه الخدمات بقيمة مالية بحيث تعتبر من قبيل العوض عن المقدار المالي الواجب في الجزية، ولكن تتقل لنا كتب التاريخ أن نظرة عمر رضي الله عنه لهذه الخدمات لم تكن على أساس أنها تقوّم بمال، بل كانت نظريته -ويظهر هذا جلياً في بعض الحالات- تعتمد على مدى انتماء ذلك الفرد للدولة



ومدى تحقق ذلك فيما قدمه، فمن ذلك ما نقله السيوطي في حسن المحاضرة أن يهودياً من أهل الذمة من أهل مصر أشار في عام الرمادة إلى فتح قناة تربط نهر النيل بالبحر الأحمر مما مكن عمرو بن العاص من إرسال سفن الميرة رأساً من مصر إلى أقرب مرفأ من المدينة المنورة وقد كافأ عمر رضي الله عنه ذلك اليهودي بأن وضع عنه الجزية<sup>١٠١</sup>.

وفي هذا تحقيق للمقصد الشرعي في دمج أهل الذمة في كيان الدولة الإسلامية والانخراط في عبودية الناس لله تعالى نظاماً وولاء تمهيداً لدخولهم في دين الله اعتقاداً إضافة إلى أنه عنصر تحفيز لغيرهم على التسابق في تحقيق ما فيه مصلحة عامة للدولة ورفعة لشانها.

على أن في اللفظ القرآني المستخدم في وجوب الجزية على أهل الذمة وهو قوله تعالى: ﴿يُعْطُوا﴾ دون استخدام لفظ آخر كلفظ "يؤتوا" المستخدم في دفع المسلم لفريضة الزكاة في النص القرآني سرّاً لفت نظر بعض العلماء والدارسين وهو ما تنبه إليه بعض العلماء السابقين كالزركشي في البرهان، ولا نريد الخوض في ذلك ولكن أحببنا أن نشير إلى ذلك تمهيداً لدراسة أكثر تفصيلاً في هذا المجال<sup>١٠٢</sup>.

وعلى ذلك فالقول بصحة اعتبار سائر أصناف الأموال المعتبرة شرعاً بدلاً عن الجزية بالإضافة إلى اعتبار الخدمات المقدمة من قبل أهل الذمة مما فيه تحقيق مصالح عامة للدولة الإسلامية من قبيل الجزية الواجبة عليهم نجد أنه يتوافق مع ما سبق تقريره من بيان المقصد الشرعي من تشريع الجزية كما أنه يتوافق مع الجانب التطبيقي لهذا الواجب المالي بالإضافة إلى ما يجد الباحث في التأويلات والتعليقات الأخرى عند الفقهاء من تكلف واضح قد لا يتناسب مع مرونة الأحكام الشرعية ولا سيما والأمر ليس تعبدية الاسم والمقدار بل هو سياسي متروك تقديره لولي الأمر على وفق ما تملي عليه المصلحة وتوجيهه.

ومن ثم ندرك صحة ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المعاصرين ممن بحث في موضوع الجزية من صحة اعتبار مشاركة أهل الذمة في الخدمة العسكرية مسقطاً من مسقطات الجزية<sup>١٠٣</sup>، ويمكننا إضافة ما يعرف بالخدمة المدنية لاسيما

بعد تساؤل مفهوم الخدمة العسكرية الإلزامية في كثير من الدول. ومما يترتب عليه صحة اعتبار البديل النقدي المدفوع بدلاً عن أداء الخدمة العسكرية من قبيل المصالحة عن الجزية ولا يؤثر نفعه مرة واحدة ودفعة واحدة على ذلك الحكم، مع التفريق بين المسلم والنمي في أن المسلم قد يكون الدفاع في حقه واجباً لا يسقط ببذل المال وذلك عندما يكون الجهاد فرض عين وهذا الحكم التعبدية لا يخاطب به غير المسلم، إلا أنه لا مانع من إلزامه به بحكم المواطنة ومن باب السياسة الشرعية وعلى اعتبار المشاركة في الدفاع من قبيل الجزية الواجبة وهو ما جاءت به آثار كثيرة عن الصحابة رضوان الله عليهم حيث جعلوا الاستعانة بهم عوضاً عن الجزية في أكثر من مناسبة<sup>١٠٤</sup>.

وتظهر صحة هذا التوجيه في هذا العوض -وهو المشاركة في الدفاع والحماية- مما يظهر بوضوح مدى الضبابية التي استطاع أعداء الإسلام بثها حول هذا المصطلح بحيث أصبح غير واضح في عيون أبناء المسلمين فضلاً عن غيرهم، مما دعى الكثير من المسلمين إلى محاولة تبرير إسقاط هذا الحكم الشرعي بدعوى مختلفة مع أن حقيقة هذا التشريع لا يمكن لدولة أن تتنازل عنه كواجب يناط بأعناق أبنائها كأقل ما يمكن التعبير به عن الانتماء لهذه الدولة والدخول تحت لوائها، فمن ذلك ما نقله الدكتور حميد الله من توصيات لجنة التعليمات الإسلامية في مجلس وضع الدستور لحكومة الباكستان في تطيلها لتجاوزها وتخليها عن الجزية بأنها نظرت في مصلحة المسلمين في الدول غير الإسلامية وما قد يسبب فرض الجزية على غير المسلمين في الباكستان من آثار على تلك الأقليات المسلمة وإجراءات انتقامية وتعسفية ضدها<sup>١٠٥</sup>. وهذا التعليل والتوجيه لا غبار عليه حقيقة ولكن لا حاجة له أساساً لأن الجزية لا تتضمن معنى انتقامياً ولا عدوانياً يبرر لدى أي دولة اتخاذ إجراء عدائي ضد المسلمين كما أنه لا حاجة لهذا التبرير لأن مجرد فرض الجزية باسم آخر غير الجزية ولو باسم الضريبة التي يشترك في وجوب أدائها جميع أفراد الشعب يحقق المقصد الشرعي من فرض الجزية والذي لم ينط باسم معين ولا تعبدنا الشارع فيه بألفاظ محددة، كما أن تطبيق قانون الخدمة

العسكرية الإلزامية أو الخدمة المدنية في حق مواطني تلك الدول من غير المسلمين يحقق مناط حكم الجزية الشرعي الذي عليه مدار الحكم.

#### الخاتمة:

بعد هذه الجولة السريعة في أحكام الجزية يمكننا استخلاص النتائج التالية:

١- أهمية الرجوع إلى الأصول الشرعية واللغوية عند دراسة أي أمر من الأمور ذات الحساسية في عصرنا الحاضر نظراً لما نجده من وقوع كثير من الباحثين في شباك أعداء الإسلام والدخول في معركة الدفاع حول ما تم نسجه مما لا علاقة للشرعية به.

٢- ليس في تعريف الجزية لغة ولا اصطلاحاً ما يعتبر امتهناً واحتقاراً لإنسانية أي إنسان مهما كان دينه واعتقاده.

٣- المقصد الشرعي من الجزية يظهر حقيقة الجزية وأنها امتياز يعطى لغير المسلم في الدولة المسلمة ليحقق له معنى كمال المواطنة في هذه الدولة المبنية على أصل عقائدي بالرغم من عدم إكراهه على تبني اعتقاداتها وهو أمر لم تصل إليه كثير من الدول الراحية للديمقراطية في عصرنا الحاضر.

٤- على الرغم من حقيقة لفظ الجزية إلا أن هذا اللفظ ليس من الألفاظ التعبدية التي لا يجوز التعبير بغيرها.

٥- ليس في مقدار الجزية أو ماهيتها تحديد ولا تقدير شرعي بل هو أمر سياسي يتبع المصلحة الشرعية ويترك تقديره إلى ولي الأمر.

٦- خيارات تطبيق الجزية في عصرنا الحاضر كثيرة ومتنوعة وبالتالي لا إشكال في تطبيقها ولا داعي لتسويق أو محاولة تبرير إيقافها أو تجاوزها في هذا الظرف الراهن الذي يعيشه المسلمون بل هي من مقتضيات سيادة الدولة على أفراد مواطنيها.

٧- من الملاحظ ميل الفقهاء السابقين للتعديد والتقنين، وربما كان مبرر هذا التصرف تقنين وضبط تصرفات الولاة خشية التلاعب بأحكام الشريعة، إلا أن على

الباحث أن يستعين بمقاصد الشارع في الأحكام الشرعية لإدراك ما وراء هذه التقييدات ومن ثم قد يكون من المناسب تجاوز هذه التقييدات غير المنصوص عليها نظراً لاختلاف الزمن الذي بنيت عليه تلك التقييدات وعلى أساسه.

### هوامش البحث

- <sup>١</sup> سورة البقرة، آية ١٩٣.
- <sup>٢</sup> سورة التوبة، آية ٢٩.
- <sup>٣</sup> الشاطبي، الموافقات، ٣٣١/٢.
- <sup>٤</sup> ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص ١٩٨. الزمخشري، أساس البلاغة، ص ١٠٤. الفيومي، المصباح المنير، ص ٣٩.
- <sup>٥</sup> الأصفهاني، المفردات، ص ١٠٠ ويلاحظ هنا أنه أرجها إلى الأصل جزاء في حين أرجعها الزمخشري والفيومي والرازي في مختار الصحاح إلى جزي، ولم يذكر ابن فارس الجزية في كلا الموضعين وأصل جزء وجزي عنده متقارب فقال في جزأ: "الجيم والزاي والهمزة أصل واحد: وهو الاكتفاء بالشيء" معجم مقاييس اللغة، ص ١٩٧.
- <sup>٦</sup> سورة البقرة، آية ١٢٣.
- <sup>٧</sup> سورة التوبة، آية ٢٩.
- <sup>٨</sup> انظر تأكيد البوطي لهذا المعنى في كتابه الجهاد في الإسلام كيف نفهمه وكيف نمارسه؟ ص ١٣٤.
- <sup>٩</sup> القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١١٤/٨.
- <sup>١٠</sup> الشربيني، مغني المحتاج، ٢٤٢/٤. حاشية القليوبي على شرح المحلي: ٢٢٨/٤. حاشية الشرقاوي على شرح التحرير: ٤٠٩/٢.
- <sup>١١</sup> وأشار الدسوقي من المالكية إلى اختصاص لفظ الجزية اصطلاحاً بالمال المأخوذ منهم، فكان لا بد من إضافة لفظ العقد إن أريد الحديث عنه: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٠٠/٢. وأشار عبد الكريم زيدان إلى أنه تعريف ابن عرفة المالكي: انظر أحكام الذميين والمستأمنين: ص ١٣٨. ولعل هذا التعريف من أشمل تعريفات الفقهاء للجزية.
- <sup>١٢</sup> الغنيمي، اللباب في شرح الكتاب، ٢٠١/٣.
- <sup>١٣</sup> البكري، حاشية إعانة الطالبين، ٢٠٨/٤.
- <sup>١٤</sup> ابن قدامة، المغني، ٢٣٤/٢.
- <sup>١٥</sup> الدردير، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ٣٦٦/١. ومثل لها بمعنى قضى بقوله تعالى: "وانتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً" أي لا تقضي.

<sup>١٦</sup> ويظهر من هذا التعريف استبدال الالتزامات بالمال لن الالتزامات على ما نراه قد تكون مالية وقد تكون غير مالية كما أنه يفيد إشارة لمقصد الشارع من عقد الجزية وهو تعبيد الناس لله رب العالمين في نظام حياتهم وإن لم يدعونا اعتقاداً مع الإشارة إلى البذل الممنوح من الدولة وهو الحماية.

<sup>١٧</sup> الكاساني، بدائع الصنائع: ٨١/٦.

<sup>١٨</sup> وفي هذا رد على ما يثار من شبهات حول مقصد الجهاد والافتراءات المنسوبة إلى الفاتحين من قبل المستشرقين وأذئابهم.

<sup>١٩</sup> القرافي، الفروق: الفرق السابع عشر والمائة ١٠/٣. البقوري، ترتيب فروق القرافي: ص ٢٧٠. ومن ذلك قول الكاساني: "... بل ما وجبت إلا وسيلة إلى الإسلام؛ لأن تمكين الكفرة في دار الإسلام وترك قتالهم مع قولهم في الله ما لا يليق بذاته وصفاته تبارك وتعالى للوصول إلى عرض يسير من الدنيا خارج عن الحكم والعقل" ٨٢/٦.

<sup>٢٠</sup> النووي: منهاج الطالبين مع شرحه مغني المحتاج: ٢٥٠/٤.

<sup>٢١</sup> الأنصاري، فتح الوهاب: ١٨٠/٢.

<sup>٢٢</sup> المصدر السابق.

<sup>٢٣</sup> البيهقي، أحكام القرآن للشافعي: ٦٠/٢. وهبة الزحيلي، آثار الحرب: ص ٧٠٥.

<sup>٢٤</sup> انظر: زكريا البيومي، المالية العامة الإسلامية: ص ٣٤٨ وما بعدها.

<sup>٢٥</sup> الزحيلي، آثار الحرب: ص ٦٩١. عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين: ص ١٤٣ وما بعدها.

<sup>٢٦</sup> المرغناني، الهداية: ٤٥٢/١.

<sup>٢٧</sup> السرخسي، المبسوط: ٧٨/١٠.

<sup>٢٨</sup> القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ١١٤/٨.

<sup>٢٩</sup> عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين: ص ١٤٦. ويرى في مثل هذا القول ما يشعر بأن الجزية وجبت بدلاً عن الحماية.

<sup>٣٠</sup> الماوردي: الأحكام السلطانية: ص ١٨٣.

<sup>٣١</sup> الماوردي، الأحكام السلطانية: ص ١٨٥. وانظر الأدلة التي دعم بها أصحاب هذا القول

توجههم في كتاب آثار الحرب: ص ٦٩٢. وأحكام الذميين: ص ١٤٤ ورجحه كل منهما، وكتاب المالية العامة البيومي: ص ٣٤٨.

<sup>٣٢</sup> الخطيب الشربيني: الإقناع مع حاشية البجيرمي: ١٢٦/٥.

<sup>٣٣</sup> سبق أول البحث.

<sup>٣٤</sup> البهوتي، شرح منتهى الإرادات: ٦٥٩/١.

<sup>٣٥</sup> البيومي، المالية العامة: ص ٢٤٩.

<sup>٣٦</sup> ابن هبيرة، الإفصاح: ٢٤١/٢.

- <sup>٣٧</sup> ابن هبيرة، الإفصاح: ٢/٢٤٠. البهوتي، شرح منتهى الإرادات: ١/٦٥٩.
- <sup>٣٨</sup> الرملي، نهاية المحتاج: ٨/٨٠. الشربيني، مغني المحتاج: ٤/٢٤٢. حاشية القليوبي على المحلي: ٤/٢٢٨. حاشية الباجوري: ٢/٢٨٤.
- <sup>٣٩</sup> ابن الدهان، تقويم النظر: ٢/٣٦٣.
- <sup>٤٠</sup> الرملي، نهاية المحتاج: ٨/٨٠.
- <sup>٤١</sup> ابن الدهان، تقويم النظر: ٢/٣٦٣. ويشير غلى هذا المعنى الماوردي عندما قال: "...واسمها مشتق من الجزاء، إما جزاء على كفرهم لأخذها منهم صغاراً. وإما جزاء على أماننا لهم لأخذها منهم رفقا" الأحكام السلطانية: ص ١٨١. فهو يرى - رحمه الله - أن الصغار إنما هو جزاء الكفر وقد مر تفسير الشافعي - رحمه الله - للصغار وبالتالي للإذلال والإهانة التي أدت عند بعض الفقهاء إلى أن تمثيل هيئات معينة لأداء الجزية يبدو أنها مجافية للصواب هنا.
- <sup>٤٢</sup> ابن عبد البر، الاستنكار: ٣/٥٦٤.
- <sup>٤٣</sup> ابن عبد البر، الاستنكار: ٣/٥٥٣. ولابن القيم كلام جميل في ترجيح مذهب مالك في هذه المسألة تضمن كلام ابن عبد البر هنا في زاد المعاد: ٣/٢٢٣.
- <sup>٤٤</sup> القرطبي، الجامع لحكام القرآن: ٨/١١٣، ١١٤.
- <sup>٤٥</sup> البيومي، المالية العامة الإسلامية: ص ٣٥٠، ٣٥١.
- <sup>٤٦</sup> انظر أقوال العلماء السابقين في: غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، القرضاوي: ص ٣٣. عبد الله القاضي، السياسة مصدر للتقنين بين النظرية والتطبيق: ص ٩٣٥. البيومي، المالية العامة الإسلامية: ص ٣٥١. عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين: ص ١٤٤، ١٤٥. الزحيلي، آثار الحرب: ص ٦٩١.
- <sup>٤٧</sup> القرضاوي، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي: ص ٣٣٣. محمد نعيم، افتراءات: ص ١٠٦.
- <sup>٤٨</sup> ابن الدهان، تقويم النظر: ص ٣٦٤.
- <sup>٤٩</sup> سورة البقرة: آية ١٩٣.
- <sup>٥٠</sup> سورة القرة: آية ٢٥٦.
- <sup>٥١</sup> محمد نعيم ياسين، افتراءات حول غايات الجهاد: ص ١٢٧، ١٢٨.
- <sup>٥٢</sup> المصدر السابق: ص ١٠٧.
- <sup>٥٣</sup> عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية: ص ١٢٠. محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الاسلام: ص ٦٨. والبطوي، الجهاد: ص ١٣٤. ود. عبد الله القاضي، السياسة الشرعية: ص ٩٣٥.
- <sup>٥٤</sup> محمد ابو زهرة، العلاقات الدولية في الاسلام: ص ٦٨. الزحيلي، آثار الحرب: ص ٦٩٢.
- <sup>٥٥</sup> أبو عبيد، الأموال: ص ٤٥. وقد عقد لذلك باباً كاملاً.
- <sup>٥٦</sup> يحيى بن آدم القرشي، الخراج: ص ٤٦٣. القاضي أبو يوسف، الخراج: ص ٢٥٠.

- <sup>٥٧</sup> ومنهم أبو عبيد رحمه الله: انظر الأموال: ص ٤٨. والقول بعدم وجوبها على النساء والصبيان محل اتفاق بين أهل العلم: انظر أحكام أهل الذمة: ص ٤٢.
- <sup>٥٨</sup> الكاساني، بدائع الصنائع: ٨٢/٦.
- <sup>٥٩</sup> المصدر السابق: ٨٢/٦.
- <sup>٦٠</sup> ابن القيم، أحكام أهل الذمة: ص ٢٥، ٢٦.
- <sup>٦١</sup> ابن القيم، أحكام أهل الذمة: ص ٢٥، ٢٦.
- <sup>٦٢</sup> ابن القيم، أحكام أهل الذمة: ص ١٧.
- <sup>٦٣</sup> انظر في ذلك ما كتبه محمد نعيم ياسين في الافتراءات: ص ٢٦، ٢٧. عبد الكريم زيدان: ص ١٤٦.
- <sup>٦٤</sup> عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين: ص ١٤٦.
- <sup>٦٥</sup> الغاية هنا حسب المصطلح الأصلي ولا تعني المقصد من التشريع!
- <sup>٦٦</sup> وهذا غير صحيح لأن الغاية هي تحقيق العبودية لله والتي تتضمن معاني العدالة والمساواة.
- <sup>٦٧</sup> ابن القيم، أحكام أهل الذمة: ص ١٨.
- <sup>٦٨</sup> محمد نعيم ياسين، افتراءات حول غايات الجهاد: ص ٣١.
- <sup>٦٩</sup> ابن القيم، أحكام أهل الذمة: ص ١٨.
- <sup>٧٠</sup> أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام: ص ٦٨.
- <sup>٧١</sup> وهذا ما جاء في نص الآية أيضاً بقوله تعالى: " عن يد" فمن المعاني التي ذكرها العلماء في ذلك عن انقياد وطاعة لأن من امتنع وأبى لا يعطي يده ومن انقاد وأطاع أعطى يده وكما يقال: أعطى يده إذا انقاد وأطاع ونزع يده إذا خرج عن الطاعة وهذا إذا أريد بالآية يد المعطي، وأما إذا أريد بها يد الأخذ فيكون معنى اليد هنا: يد القهر والاستيلاء عليهم. والقهر والاستيلاء إنما يكون للدين الحق لأنه سبب قتالهم فكانت غاية القتال دينونتهم له. انظر تفسير آيات الأحكام للسايس وغيره: ٤٣/٣.
- <sup>٧٢</sup> يقول الأستاذ ظافر القاسمي: " ولو شئت ترجمة ( وهم صاغرون ) بلغة اليوم لقلت: وهم منفذون للقانون ". الجهاد والحقوق الدولية العامة في الإسلام: ص ٥٣٥.
- <sup>٧٣</sup> وهو ما يحقق مبدأ التبعية السياسية الذي ينبثق عن الجنسية التي هي الرابطة بين الدولة وأفراد مواطنيها. انظر البيومي، المالية العامة: ص ١٣٢.
- <sup>٧٤</sup> انظر تفاصيل قصة بني تغلب عند أبي عبيد في الأموال: ص ٣٦ وما بعدها. أبو يوسف: الخراج: ص ٢٤٧. ابن قدامة، المغني: ٢/٢٣٤. ابن القيم، أحكام أهل الذمة: ص ٧٥ وما بعدها. زيدان، أحكام الذميين: ص ١٤٧. القرضاوي، السياسة الشرعية: ص ١٤٧.
- <sup>٧٥</sup> ابن قدامة، المغني: ٢/٣٤٤.
- <sup>٧٦</sup> ابن عاشور: مقاصد الشريعة: ص ٢٥٥.

<sup>٧٧</sup> البوطي، الجهاد كيف نفهمه؟: ص ١٣٥.

<sup>٧٨</sup> قد يظن البعض أن ترك بعض الأحكام لولي الأمر ليقدرها وفق المصلحة يعتبر من قبيل إعطاء الخيار المفتوح لاختيار ولي الأمر والحق أن الأمر ليس فيه شيء من ذلك بل هو من أشد الأحكام تضيقاً على ولي الأمر وصعوبة في حقه؛ لأن الأمر يعود إلى المصلحة لا إلى اختياره فالتقدير الصحيح أن يقال: الأمر متروك للمصلحة الواجب تطبيقها على الحاكم، ولا شك أن ذلك أصعب من تطبيق الحكم المنصوص عليه مباشرة، والخروج عن دائرة المصلحة في هذا الأمر يعد خروجاً عن دائرة الولاية الثابتة لولي الأمر فيعتبر تصرفه في ذلك باطلاً، لأنه تصرف يخرج دائرة الولاية والاختصاص وعلى ذلك جاءت القاعدة: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.

<sup>٧٩</sup> قال القرطبي: "لم يذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه مقداراً للجزية المأخوذة منهم" الجامع لأحكام القرآن: ١١١/٨. وقال ابن القيم: "وقد تبين أن الجزية غير مقدرة بالشرع تقديرًا لا يقبل الزيادة والنقصان ولا معينة الجنس" أحكام أهل الذمة: ٣٠/١.

<sup>٨٠</sup> انظر حجج من قال بذلك من الفقهاء عند ابن قدامة في المغني: ٣٤٢/٢. الكاساني، بدائع الصنائع: ٨١، ٨٠/٦.

<sup>٨١</sup> أبو عبيد، الأموال: ص ٥١. القرطبي، الجامع لحكام القرآن: ١١١/٨.

<sup>٨٢</sup> ابن عبد البر، الاستنكار: ٥٥٦/٣. وهنا لابد من التنبيه إلى أن من قال بوجوب التزام ما قدره عمر رضي الله عنه إنما خصوا ذلك بالجزية العنوية لا الصلحية، أما في الجزية الصلحية فتقدر بما تم عليه الاتفاق بين الطرفين ولا يجوز تعدي لأنه عذر بهم. انظر اللباب للغنيمي: ٢٠١/٣ ونض ابن رشد أنه في الصلحية لا توقيت لا في الواجب ولا فيمن يجب عليه ولا متى يجب عليه وإنما يرجع ذلك محله إلى الاتفاق الواقع في ذلك بين المسلمين وأهل الصلح. ابن رشد، بداية المجتهد: ٦٩٣/١.

<sup>٨٣</sup> ابن حجر، فتح الباري: ١٩٨/٦. ابن القيم، أحكام أهل الذمة: ص ٣١.

<sup>٨٤</sup> وجوز الشافعية النقص عنه لمصلحة ظاهرة عند ضعفها. انظر نهاية المحتاج للرملي: ٨٧/٨.

<sup>٨٥</sup> وقال الخلاف أنه استقر قوله عليه: ابن قدامة، المغني: ٣٤٢/٢. ابن القيم أحكام أهل الذمة: ص ٣١، ٣٠.

<sup>٨٦</sup> ابن عبد البر، الاستنكار: ٥٥٧/٣، ٥٥٨. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ١١٢/٨.

<sup>٨٧</sup> ابن القيم أحكام أهل الذمة: ص ٣٠.

<sup>٨٨</sup> عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين: ص ١٤٧. البوطي، الجهاد: ص ١٣٦.

القرضاوي، السياسة الشرعية: ص ١٤٤ وله تفصيل جيد وردود على الأقوال المنقولة: ١٤٢ -

١٤٦ فليراجع. الزحيلي، آثار شارب: ص ٧٠٢.



- <sup>٨٩</sup> الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: ١٠٢/٢. وصلح النبي ﷺ لأهل البحرين في البخاري. ابن حجر، فتح الباري: ٢٠٠/٦.
- <sup>٩٠</sup> حاشية الباجوري على شرح ابن القاسم: ٢٨٧/٢. حاشية الصاوي على الشرح الصغير للدردير: ٣٦٧/١.
- <sup>٩١</sup> حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ٢٠١/٢، ٢٠٢.
- <sup>٩٢</sup> الشربيني مغني المحتاج: ٢٥٠/٤.
- <sup>٩٣</sup> الرملي، نهاية المحتاج ٨٩/٨. الشربيني: مغني المحتاج ٢٥٠/٤. حاشية الباجوري ٢٨٨/٢.
- <sup>٩٤</sup> الصاوي على الصغير: ٣٦٧/١. الدسوقي على الكبير: ٢٠٢/٢ لكن نقل الدسوقي عن البساطي قوله: "واعلم أنه لا يؤخذ بأقوال الأئمة مع قطع النظر عن المقاصد؛ لأنه إذا انتفى الظلم وكانوا هم الظلمة كما في نصارى مصر فالواجب أن يغلب عليهم وأن يزداد على ما كان مقررًا عليهم" ثم قال "وما قاله صواب صحيح" ٢٠٢/٢.
- <sup>٩٥</sup> المرغيناني، الهداية: ٤٥١/٢. الكاساني، البدائع: ٨١/٦.
- <sup>٩٦</sup> ابن قدامة، المغني: ٣٤٢/٢. وقد أورد طائفة من الآثار عن عمر وعلى في أخذ الجزية من النعم وغيرها حتى من الحبال والإبر وغيرها.
- <sup>٩٧</sup> أبو عبيد، الأموال ٦٢، ٦٣.
- <sup>٩٨</sup> ابن قدامة، المغني: ٣٤٢/٢. شرح مفتي الإيرادات: ٦٦١/١.
- <sup>٩٩</sup> ابن قدامة، المغني: ٣٤٢/٢.
- <sup>١٠٠</sup> الموصلي، الاختيار: ٩٦/٣.
- <sup>١٠١</sup> ذكر ذلك نقلًا عن حسن المحاضرة للسيوطي: محمد حميد الله الحيدر آبادي في مقدمته لكتاب أحكام أهل الذمة لابن القيم: ص ٩٢.
- <sup>١٠٢</sup> انظر أعجاز القرآن الكريم: فضل عباس وسناء فضل عباس: ص ١٧٧، ١٧٨.
- <sup>١٠٣</sup> عبد الكريم زيدان، أحكام الذميين والمستأمنين: ص ١٥٥. وهبة الزحيلي، آثار الحرب: ص ٦٩٨. محمد الزحيلي، الإسلام والذمة: بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر: معاملة غير المسلمين في الإسلام الذي نظمته مؤسسة آل البيت: م ١٢٢. القرضاوي، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي: ص ٣٥. القاضي، السياسة الشرعية: ص ٩٣٥.
- <sup>١٠٤</sup> انظر آثار الحرب للزحيلي: ص ٦٩٨، ٦٩٩. القرضاوي، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي: ص ٣٥. محمد نعيم ياسين، الافتراءات: ١٠٧، ١٠٨.
- <sup>١٠٥</sup> مقدمة أحكام أهل الذمة لابن القيم: ٩٢/١.

## المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- ١- آثار الحرب في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، ط٣، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ٢- أحكام أهل الذمة: ابن قيم الجوزية، تحقيق: د.صباحي الصالح، ط١، جامعة دمشق، ١٣٨١هـ، ١٩٦١م.
- ٣- أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، د.عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٩٨٢م.
- ٤- الأحكام السلطانية والولايات الدينية: الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥- أحكام القرآن: الإمام الشافعي، جمع الحافظ البيهقي، تحقيق: الشيخ عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية.
- ٦- الاختيار شرح المختار: ابن مودود الموصلي الحنفي: دار البشائر، دمشق، ١٩٩٦.
- ٧- أساس البلاغة الزمخشري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- ٨- الاستنكار الجامع لمذاهب الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، الحافظ ابن عبد البر النمري الأندلسي: تحقيق: حسان عبد المنان ود. محمود القيسية
- ٩- الإسلام والذمة، د.محمد الزحيلي: بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر معاملة غير المسلمين في الإسلام، مؤسسة آل البيت، ١٩٨٩م.
- ١٠- إعجاز القرآن الكريم، د.فضل عباس و سناء فضل عباس، دار الفرقان، عمان ١٩٩١.
- ١١- افتراءات حول غايات الجهاد، د.محمد نعيم ياسين، دار الأرقم، النقرة، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- ١٢- الإفصاح عن معاني الصحاح، الوزير ابن هبيرة، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- ١٣- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، الخطيب الشربيني، ومعه حاشية البجيرمي عليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- ١٤- الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد خليل الهراس، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨.
- ١٥- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، تحقيق: محمد عدنان درويش، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد الحفيد، دار الجبل، بيروت، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الكليات الأزهرية، بيروت.
- ١٧- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك (حاشية الصاوي على الشرح الصغير للدردير)، الصاوي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.

- ١٨- ترتيب فروق القرآني: البقوري، تحقيق: د. المليودي بن جمعة والأستاذ الحبيب بن طاهر، مؤسسة المعارف، بيروت، ط ١ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ١٩- تفسير آيات الأحكام، السائس وآخرون، تحقيق: حسن السماحي سويدان، دار ابن كثير، دمشق، ط ٢، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- ٢٠- تقويم النظر في مسائل خلافة ذائعة ونبذ مذهبية نافعة، ابن الدهان، تحقيق: أيمن الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- ٢١- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٢- الجهاد في الإسلام كيف نفهمه؟ كيف نمأسره؟، د.محمد سعيد البوطي، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٢٣- الجهاد والحقوق الدولية العامة في الإسلام، ظاهر القاسمي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٢م.
- ٢٤- حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، السيد البكري، دار الفكر، بيروت.
- ٢٥- حاشية الباجوري على شرح ابن القاسم لمتن أبي شجاع، الباجوري، دار الفكر، بيروت.
- ٢٦- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير، الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ٢٧- حاشية الشرقاوي على التحرير للشيخ الأنصاري، الشرقاوي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٨- حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي لمنهاج النووي، محمد علي صبيح، القاهرة.
- ٢٩- كتاب الخراج، القاضي أبو يوسف: ضمن مجموعة كتب في التراث الاقتصادي الإسلامي، دار الحديث، بيروت.
- ٣٠- الخراج، يحيى بن آدم القرشي، ضمن مجموعة كتب في التراث الاقتصادي الإسلامي.
- ٣١- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، دار الفرقان، عمان- الأردن.
- ٣٢- السياسة الشرعية، عبد الوهاب خلاف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٦، ١٤١٨هـ.
- ٣٣- السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، د.يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ٣٤- السياسة الشرعية مصدر للتقنين بين النظرية والتطبيق، د.عبد الله القاضي، مطبعة دار الكتب الجامعية الحديثة، طنطا، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- ٣٥- السيل الجرار المتدفق على حقائق الأزهار، الشوكاني، تحقيق: محمود زايد، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٣٦- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى للفتوح، البهوتي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- ٣٧- العلاقات الدولية في الإسلام، أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- ٣٨- غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، د.يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٦،

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٩- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٠- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة.

٤١- الفروق المسمى (أنوار البروق في أنواء الفروق)، القرافي، عالم الكتب، بيروت.

٤٢- اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني الغنيمي الميداني، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٤م.

٤٣- المالية العامة الإسلامية، د. زكريا بيومي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩م.

٤٤- المبسوط، السرخسي، دار المعرفة، بيروت، تصوير.

٤٥- مختار الصحاح، الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، النيومي، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

٤٧- المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية، سعيد شبار، كتاب الأمة، قطر - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد ٧٨، رجب ١٤٢١هـ.

٤٨- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٩- المغني، ابن قدامة المقدسي، اعتنى به رائد بن أبي علفه، بيت الأفكار الدولية.

٥٠- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الشربيني الخطيب، دار النخائر.

٥١- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد عتياني، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥٢- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس، عمان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٣- منهاج الطالبين، النووي، مطبوع مع مغني المحتاج للشربيني.

٥٤- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي، المكتب الإسلامي.

٥٥- نيل الأرب في مثلثات العرب، حسن قويدر، المطبعة الهندية، مصر، ١٣١٩هـ - ١٩٠٢م.

٥٦- الهداية شرح بداية المبتدئ، المرغيناني، تحقيق: محمد عدنان درويش، دار الأرقم، بيروت.